الفصل الخامس

الهلـع من
الديمقراطية المـــلونة

obeikan.com

obeikan.com

أشعلت حالات التحول الدرامى تجاه الديمقراطية، من صربيا إلى أوكرانيا مرورا بچورچيا مخاوف الأنظمة الحاكمة فى مناطق كثيرة من العالم. جاءت الانتفاضة ضد الديمقراطية فى صورة تعقب وأحيانا إغلاق فروع المنظمات غير الحكومية الأمريكية التى حصلت على موافقة للعمل فى هذه الدول، ويشتبه أنها لعبت دورا فى تعزيز حالات التحول الديمقراطى فى أوكرانيا وچورچيا على وجه الخصوص. يرافق ذلك تزايد الترصد الأمنى للمنظمات غير الحكومية المحلية، خاصة التى تحصل على تمويل خارجى. ومن الملاحظ أن الشك يتضاعف، والضغوط تتزايد فى حالة حصول هذه المنظمات على دعم خارجى فى مشروعات تتعلق بتعزيز التحول الديمقراطى مثل: مراقبة الانتخابات، بناء القدرات التنظيمية لقوى المعارضة، وغيرها.

فى دراستين مهمتين، حاول اثنان من الباحثين الأمريكيين المرموقين تحليل هذه الظاهرة، التى لا تزال فى تصاعد مستمر، محاولين التعرف على أبعادها، وإيجاد تفسيرات لها، ليس فقط بالاستناد إلى النزوع التلقائى للأنظمة الاستبدادية لإغلاق منافذ الحرية، ولكن أيضا بالعودة إلى عورات السياسة الخارجية الأمريكية ذاتها.

خطوات للخلف

تحت عنوان «The Backlash Against Democracy Promotion» يحاول «توماس كاروذرس ـ Thomas Carothers» وهو مدير مشروع الديمقراطية وحكم القانون فى وقفية «كارنيجى ـ Carnegie» للسلام العالمى ـ النظر إلى المسألة برمتها، والإجابة عن سؤال هو لماذا حدثت خطوات للخلف على طريق التحول الديمقراطى فى العديد من الدول؟ السبب المباشر هو الخوف من الديمقراطية، وبخاصة بعد أن تردد صدى الثورات الديمقراطية فى چورچيا وأوكرانيا فى أرجاء كثيرة من العالم، جعلت حكومات زيمبابوى والصين وروسيا وغيرها فى حالة استنفار وترقب.

القضية بالنسبة للعديد من الدول شبه الاستبدادية واضحة. فى الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين كان هناك فصل واضح بين الدول الاستبدادية الخالصة التى تغلق الباب فى وجه أى تمويل خارجى للأصوات المطالبة بالديمقراطية داخلها، وبين ديمقراطيات حديثة تفتح الباب على مصراعيه أمام الهيئات والجماعات التى تريد التسريع من وتيرة التحول الديمقراطى بها. بين هذا وذاك كانت الصورة واضحة، وإستراتيجيات التعامل من جانب الهيئات الأمريكية واضحة كذلك. فى أواخر التسعينيات تعقدت الصورة، عندما تحولت العديد من الدول إلى دول ديمقراطية شكلا، واستبدادية جوهرا. بمعنى أن هناك انتخابات وأحزابًا ومنظمات مدنية، لكنها فى النهاية مقيدة بأغلال من القوانين المقيدة والإجراءات الأمنية القمعية. هناك سيناريو اتبعته الهيئات الأمريكية والأوروبية فى دعم الديمقراطية فى صربيا، ويقوم فى الأساس على دعم المعارضة السياسية عبر بوابة المجتمع المدنى. هذه الجهود التى يقدر أنها تكلفت ما بين ستين مليونًا ومائة مليون دولار أمريكى أدت فى نهاية المطاف إلى الإطاحة بالرئيس الصربى سلوبودان مليسوفيتش. تكرر السيناريو نفسه ـ تقريبا ـ فى ثورتى التغيير الديمقراطى فى كل من جورجيا وأوكرانيا. إذن هناك ملمح واضح للتغيير المدعوم أمريكيّا وأوروبيّا عبر بوابة المنظمات المدنية بشكل عام، والتى تتحول ـ بمرور الوقت ـ إلى قوى سياسية قادرة على طرح البديل السياسى، وحشد الجماهير العريضة خلفه. من هنا كان طبيعيا أن تسعى الأنظمة المدرجة على قوائم التغيير الديمقراطى بتحصين نفسها ضد عدوى الديمقراطية الملونة بتضييق الخناق على بوابة العبور الأمريكى ـ الأوروبى لمجتمعاتها، وأعنى المنظمات غير الحكومية.

من أكثر الأنظمة التى سعت إلى تحصين نفسها ضد الثورة البرتقالية الديمقراطية هو نظام الرئيس فلاديمير پوتين فى روسيا، الذى اتخذ سلسلة من الإجراءات لحصار المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، ومحاولة منعها من الولوج إلى مجال التغيير السياسى. فقد تعرضت منظمة «الأمن والتعاون فى أوروپا» OSCE إلى هجوم من جانب الكرملين؛ بسبب قيامها بمراقبة الانتخابات فى روسيا والدول المجاورة. وبعض المنظمات الأمريكية التى تعمل على تعزيز الديمقراطية فى روسيا تعرضت لانتقادات

وهجوم من النظام الروسى، وصدرت عن پوتين وبعض أركان النظام تصريحات ترفض «الديمقراطية الغربية»، وتنتقد منظمات حقوق الإنسان الروسية من أجل حصولها على تمويل خارجى فى قضايا سياسية حساسة. ولم يكتف پوتين بالإجراءات الداخلية الاحترازية ضد الديمقراطية، بل سعى إلى تحذير الأنظمة الحاكمة الشمولية فى الدول المجاورة، والتى كانت يوما جزءا من الاتحاد السوفييتى. وبالتالى فإن التحذيرات الروسية من الديمقراطية الأمريكية، وانتقاداته الدائمة لعمل المنظمات غير الحكومية فى بلده، بدأ صداها يتردد فى دول أخرى.

فى أوزبكستان قام الرئيس إسلام «كاريموف ـ Karimov» بفرض العديد من القيود على المنظمات غير الحكومية بلغت حد إغلاق بعض البرامج التى تسعى لتعزيز التحول الديمقراطى. فى غضون عام ٢٠٠٥م أصبح ما يقرب من ٦٠٪ من المنظمات غير الحكومية فى أوزبكستان «خارج نطاق الخدمة»، رافق ذلك حملات صحفية فى الصحف المملوكة للدولة تتهم الديمقراطية بأنها حصان طروادة للانتقاص من سيادة أوزبكستان.

فى روسيا البيضاء قام الرئيس ألكسندر لوكاشينكو Lukashenko بمنع المساعدات الخارجية التى تقدم للمنظمات الحقوقية، وحاول جاهدا التخلص من معارضيه السياسيين والمجتمع المدنى «المستقل» الذى يشكل تحديا بالنسبة له. هذه التوجهات وجدت ترحيبا من حكومة طاچيكستان التى طلبت فى إبريل ٢٠٠٥م من كل السفارات الأجنبية والمنظمات الدولية التى تعمل فى البلاد الحصول على تصريح مسبق قبل الاتصال بأى من الأحزاب السياسية. فى الوقت ذاته أطلقت حملة تشهير بالتدخل الأمريكى فى شئون أوكرانيا وغيرها من البلاد المجاورة بزعم تحقيق الديمقراطية. وفى دولة أخرى مجاورة، أى كازاخستان، فُرضت قيود على تعامل الهيئات الأجنبية مع الأحزاب السياسية فى الداخل، وجدد الرئيس نير سلطان «نازاربايف ـNazarbayev» ـ فى خطاب له ـ فى سبتمبر ٢٠٠٥م مخاوفه من الدور الذى تلعبه المنظمات غير الحكومية الخارجية فى «زعزعة استقرار دول الاتحاد السوفييتى سابقا».

امتد الخوف من الثورة الديمقراطية إلى الصين. فى إبريل ٢٠٠٥م اتهم مقال نُشر فى

صحيفة الشعب اليومية الديمقراطية الأمريكية بـ« المسيئة » التى تخرب دول الاتحاد السوفييتى السابق بوصفها « إكراهية » و « تخدم مصالحها الضيقة » و « غير أخلاقية » . فى الشهر التالى مباشرة ـ أى مايو ٢٠٠٥م ـ قرر الحزب الشيوعى الصينى وضع إستراتيچية لمواجهة الجهود الأمريكية والأوروپية لإشعال ثورات ملونة (إشارة إلى الثورة البرتقالية فى أوكرانيا) فى الصين والدول المجاورة. أعقب ذلك حملة منظمة قامت بها حكومة بكين لحصار المنظمات غير الحكومية التى تتلقى تمويلا من هيئات أمريكية. والملفت أن الخوف من الثورات « الملونة » وصل إلى نيبال ، التى قررت بعد نحو خمسة عشر عاما من الانفتاح على الغرب الحد من البرامج التى ترمى إلى تعزيز الديمقراطية.

وتدفق تأثير الثورة البرتقالية فى أوكرانيا إلى إفريقيا. فى زيمبابوى أبعد الرئيس روبرت موجابى المنظمات غير الحكومية الغربية ، وأغلق العديد من المنظمات المحلية التى تتلقى دعما خارجيا ، واصفا إياها بأنها تمثل مجرد « واجهات للسادة المستعمرين » بهدف إخضاع الحكومة. وفى مايو ٢٠٠٥م قررت إثيوبيا طرد كل من المعهد الجمهورى الدولى IRI والمعهد الديمقراطى الوطنى NDI قبل عقد الانتخابات العامة. وذكر رئيس الوزراء مليس زيناوى فى حديث بثه التليفزيون « إثيوبيا ليست فى حاجة إلى ثورة ملونة » . وفى إريتريا صدر قانون يحظر على المنظمات غير الحكومية المحلية الانخراط فى أية أنشطة أخرى باستثناء العمل فى مجال الإغاثة. وفى أغسطس ٢٠٠٥م طلبت الحكومة من الوكالة الأمريكية للتنمية وقف نشاطها فى البلاد ؛ بسبب انزعاجها من أنشطة المنظمة التى تهدف إلى تفعيل مشاركة الأفراد فى الحياة السياسية.

وفى أمريكا الجنوبية يقود الرئيس الڤنزويلى هوجو شافيز التحالف المناهض للولايات المتحدة. اتهم شافيز كلا من IRI و NDI بدعم المعارضة الڤنزويلية ، وقام بملاحقة عدد من المنظمات غير الحكومية المحلية التى تتلقى تمويلا خارجيا. وفى الوقت الذى يسعى فيه ڤلاديمير پوتين إلى بناء تحالف مناهض للديمقراطية الأمريكية فى دول الاتحاد السوفييتى سابقا ، يحاول شافيز بناء تحالف مماثل مناهض للديمقراطية الأمريكية فى أمريكا الجنوبية من خلال استخدام الموارد البترولية المتنامية التى تحصل عليها بلاده فى دعم الأحزاب والجماعات السياسية المناهضة للولايات المتحدة فى كل من پيرو

وبوليفيا وإكوادور. أثمر كل ذلك عن قرار منظمة الدول الأمريكية عام ٢٠٠٥م برفض اقتراح الولايات المتحدة بإنشاء آلية محلية لمراقبة التزام دول المنطقة بالقيم الديمقراطية.

لماذا المنظمات غير الحكومية؟

فى دراسة مهمة تحمل عنوان «New Threat to Freedom. The Assault on Democracy Assistance» يحاول «كارل جيرشمان ـ Carl Gershman» ـ رئيس الوقفية الوطنية للديمقراطية NED ـ الإجابة عن تساؤل أساسى هو لماذا يجرى التصدى لرياح الديمقراطية من خلال التضييق على العمل غير الحكومى فى الدول التى تعلو فيها الأصوات المطالبة بالديمقراطية؟ الإجابة هى أن هذه المنظمات بات ينظر إليها على أنها «بوابة الاختراق الأمريكى» للأنظمة الاستبدادية غير كاملة النضج أو «المهجنة سياسيا ـ Hybrid Regimes» حسب تعبير جيرشمان. يعنى ذلك أن هذه الأنظمة تحوى بين جنباتها بعض سمات الديمقراطية، وبعض سمات الديكتاتورية، جنبا إلى جنب. فهى ديكتاتوريات منفتحة، أو ديمقراطيات مقيدة. ولذلك فهى تسمح للمجتمع المدنى بممارسة نشاطه، ولكن فى ظل رقابة قانونية وأمنية لصيقة. وعادة فإن هذه الدول تحمل بعض أو كل هذه السمات: اقتصادها موجه، تحكم بأنظمة استبدادية تنظر إلى المعارضة سواء كانت داخلية أو تباشر نشاطها فى دول مجاورة بوصفها «خطرا» على الحزب الحاكم أو النظام القائم، تنشط فيها الحركات السياسية الراديكالية، وبصفة أخص الإسلام السياسى، وتلجأ إلى محاكاة الدول المجاورة لها فى فرض قيود على العمل المدنى، وغالبا ما يكون لديها سجل حافل بانتهاكات حقوق الإنسان.

هناك عدد من الذرائع تقدمها الحكومات التى تفرض قيودا على العمل المدنى مثل: محاربة الإرهاب، مكافحة عمليات غسيل الأموال، التصدى لتردى الأوضاع فى المنظمات غير الحكومية... إلخ. لكن الأمر الملاحظ أن كل الجهود الرامية لتقييد المنظمات غير الحكومية تنبع من الرغبة فى حصار المعارضة السياسية.

ويأخذ حصار المنظمات غير الحكومية عدة أشكال:

١ـ تقييد حق إنشاء منظمات غير حكومية: لا يزال عدد الدول التى تتخذ إجراءات

قمعية صريحة مباشرة فى مواجهة المنظمات غير الحكومية محدودا إذا ما قُورن بالدول المهجنة سياسيا التى تجمع بين سياستى «العصا والجزرة» فى التعامل مع المنظمات غير الحكومية. فى السعودية لا توجد منظمات غير حكومية مستقلة، أما المنظمات القائمة فهى تعمل بإرادة ملكية وتخضع لرقابة حكومية لصيقة. وفى ليبيا لا يوجد اعتراف بحق تأسيس منظمات غير حكومية. أما فى الصين وڤيتنام وكوبا فإن هناك قيودا شديدة على إنشاء وإدارة المنظمات غير الحكومية.

٢ـ فرض قيود على تسجيل المنظمات غير الحكومية: العديد من الحكومات تشترط ضرورة تسجيل المنظمات غير الحكومية قانونا حتى يسهل حصرها، ورقابتها، والتدخل فى شئونها إذا اقتضى الأمر ذلك. ينطبق هذا على المنظمات غير الحكومية من الأجيال الثلاثة (الخدمية ـ التنموية ـ الدفاعية)، فلا يوجد فرق بين منظمة غير حكومية ترعى الأيتام، وأخرى تقدم خدمات تنموية، وثالثة حقوقية تعنى بحماية حقوق الإنسان من التسجيل لدى الجهة الحكومية المنصوص عليها قانونا. ولكن سيظل تسجيل منظمة غير حكومية تعمل فى مجال حقوق الإنسان أكثر صعوبة من منظمة أخرى تقدم خدمات أو برامج تنموية للمجتمع، والتى قد ينظر إليها على أنها «سند» للأنظمة السلطوية، تقدم رعاية صحية وتعليمية ومساعدات اقتصادية لم تعد هذه الأنظمة قادرة على تقديمها. تأخذ عقبات تسجيل المنظمات الحقوقية عدة أشكال منها: تزايد تكاليف تسجيل منظمة غير حكومية، أو كثرة المستندات والأوراق الرسمية المطلوبة، التأخر فى اتخاذ قرار التسجيل، اشتراط إعادة التسجيل كل فترة زمنية، وهو ما يعطى الحكومة الفرصة فى إعادة النظر ـ بشكل دورى ـ فى حق استمرار المنظمة من عدمه. فى الجزائر وأذربيجان وإثيوبيا فإن القواعد التى تحكم عملية تسجيل المنظمات غير الحكومية «غائمة»، غير محددة بشكل قصدى مما يسمح للجهة الحكومية المنوط بها تسجيل المنظمة التلكؤ فى التسجيل، أو طلب مستندات إضافية تعجيزية فى أحيان كثيرة، أو إنكار التسجيل نهائيا فى نهاية المطاف. فى روسيا البيضاء صدرت عدة قوانين متلاحقة جعلت من حق الاجتماع أو التنظيم شبه «محرم».

٣ـ فرض القيود على الحصول على تمويل خارجى: تفرض العديد من الدول

قيودا على تلقى المنظمات غير الحكومية لتمويل خارجى لأنشطتها، يتراوح ما بين الحظر الكامل و التضييق الجزئى. المنطلقات التى تستخدم لتبرير ذلك كثيرة، أكثرها أهمية الخوف من «الاختراق الخارجى»، «الحفاظ على السيادة الوطنية»... إلخ. وعادة ما يشترط القانون حصول المنظمات غير الحكومية على موافقة مسبقة من الجهة الحكومية المختصة قبل الحصول على دعم خارجى.

فى بعض الحالات يُشترط أن يجرى تلقى الأموال عبر المؤسسات الحكومية، أو أن توضع فى حسابات بنكية معينة يسهل تتبعها، وألا تزيد الهبات الخارجية عن نسبة معينة فى ميزانية المنظمة. وتلجأ بعض الدول إلى فرض ضرائب ـ أحيانا مبالغ فيها ـ على المنح والهبات التى يجرى تلقيها من مصادر خارجية. فى روسيا البيضاء ـ عقب التغيير الديمقراطى فى چورچيا عام ٢٠٠٣م وأوكرانيا عام ٢٠٠٤م ـ صدر قرار رئاسى فى ١٧ أغسطس عام ٢٠٠٥م يحظر على المنظمات غير الحكومية والأفراد تلقى أموال خارجية تستخدم فى الحالات التالية: الإعداد للانتخابات أو الاستفتاءات، تعبئة أعضاء البرلمان، تنظيم اجتماعات، أو مظاهرات، أو مسيرات، أو التجمهر، أو الإضرابات، أو إنتاج أو توزيع منشورات تستخدم فى الحملات الانتخابية، أو أى نشاط سياسى آخر وسط الجماهير. وكانت الحكومة فى روسيا البيضاء قد أصدرت قانونا فى عام ٢٠٠٤م يفرض قيودا على التمويل الخارجى للمنظمات غير الحكومية تشمل الحصول على موافقات مسبقة، وتقارير دورية، ومتابعة أمنية للنشاط غير الحكومى الممول خارجيّا. وتفرض الحكومة نحو ٣٠٪ ضرائب على المنح والهبات الواردة من الخارج للمنظمات غير الحكومية، وهو الأمر الذى جعل العديد من الهيئات المانحة تعيد النظر فى سياساتها بشأن تمويل المنظمات غير الحكومية فى روسيا البيضاء. الوضع مختلف فى أوزبكستان. فقد استطاع النظام أن يحكم سيطرته على المنظمات غير الحكومية بموجب قانون صدر فى مايو ٢٠٠٤م يشترط أن تقوم المنظمات غير الحكومية بإيداع ما تتلقاه من منح خارجية فى حسابات مصرفية فى بنوك حكومية. ويلاحظ أن مجمل عملية إيداع وسحب الأموال تُدار من خلال تعليمات شفهية تتلقاها المنظمات غير الحكومية أكثر من كونها قواعد قانونية محددة يمكن الطعن فيها.

٤ـ التهديد الدائم باستخدام الصلاحيات «الاختيارية» : عادة ما تتمتع الأنظمة غير الديمقراطية بما يمكن أن نطلق عليه «الصلاحيات الاختيارية ـ Discretionary Power» وتتمثل فى امتلاكها حق إغلاق أى منظمة غير حكومية إذا ما رأت أنها تشكل خطرا عليها. وعادة ما تنطوى القوانين المنظمة للعمل غير الحكومى فى «الأنظمة المهجنة سياسيا ـ Hybrid Regimes» على ما يجعل المنظمات غير الحكومية تعمل فى بيئة سياسية وقانونية غير آمنة ـ بشكل مطلق ـ بالنسبة لها. ويوجد فى القوانين عبارات مطاطة قد توظف فى أى لحظة لإغلاق المنظمة غير الحكومية من قبيل «تهديد الوحدة الوطنية» ـ مثلما هو الحال فى مصر، أو تهديد «النظام العام والأخلاق» ـ مثلما هو الحال فى العديد من الدول، وهناك عبارات تتصل بـ«حماية الأمن القومى». وغنى عن البيان أن مصطلحات مثل الوحدة الوطنية أو الأمن القومى أو النظام العام أو الصالح العام أو الأخلاق ... إلخ، جميعها تفتقر إلى الضبط القانونى بحيث تتخلص من طبيعتها الهلامية، وتتخذ صياغة قانونية جامعة مانعة، تجعل من الممكن تطبيقها، ولكن دون الإخلال بحقوق الأفراد السياسية والمدنية.

٥ـ التضييق على الأنشطة السياسية : فى أغلب الحالات يحظر على المنظمات غير الحكومية القيام بأنشطة سياسية ـ بمعناها الواسع ـ وهو أمر يشكل صعوبات جمة للمنظمات التى تنهض على نشر ثقافة الديمقراطية. وهناك نصوص قانونية ذات طبيعة مطاطة يمكن توظيفها ضد النشطاء فى مجال العمل المدنى إذا قاموا بأنشطة رأت الأنظمة الحاكمة أنها تمثل تهديدا لها، حتى وإن كانت غير حزبية. وأحيانا تكون عقوبة «هذه الجرائم» السجن لمدد طويلة نسبيا. فى زيمبابوى صدر قانون للمنظمات غير الحكومية فى ديسمبر عام ٢٠٠٤م يحظر تسجيل المنظمات غير الحكومية التى تتلقى تمويلاً خارجيّا بهدف تعزيز وحماية حقوق الإنسان، وقضايا الحكم الجيد بشكل عام. فى فنزويلا قرر نظام الرئيس هوجو شافيز محاكمة بعض النشطاء الذين يعملون فى منظمة Sumate ؛ بسبب حصولهم على تمويل خارجى فى مجال توعية الناخبين من الوقفية الوطنية للديمقراطية فى الولايات المتحدة. وأثناء نظر القضية ذكر المدعى العام أن المسألة برمتها تتعلق بسعى البعض «الحصول على دعم من حكومة أجنبية للتدخل فى الشئون

الداخلية للبلاد». وتنص بعض مواد قانون العقوبات ـ بعد الإصلاحات التى أدخلت عليه فى أكتوبر ٢٠٠٤م ـ على عقوبة تصل ما بين عشرين إلى ثلاثين عاما فى السجن لكل من «حصل على تمويل خارجى بقصد التآمر على وحدة وتماسك الجمهورية، ومؤسسات الدولة، واستقرار النظام الاجتماعى»، يلاحظ أنها جميعا عبارات مطاطة، ولا يوجد لها فى القاموس القانونى تعريفات منضبطة ذات مدلولات محددة. وفى روسيا البيضاء وافق البرلمان ـ بالإجماع ودون مناقشة ـ على مشروع قانون قدمته الحكومة فى أواخر عام ٢٠٠٥م يقضى بعقوبات مغلظة ضد أنشطة سياسية من شأنها إحداث ثورة. ووفق التعديلات التى أدخلت على قانون العقوبات، فإنه يعاقب بالحبس كل من قام بتدريب مواطنين على المشاركة فى احتجاجات شعبية من شأنها «الإساءة إلى صورة البلاد خارجيّا»، و«الإضرار بالأمن القومى»، و«وحدة أراضى الدولة». وفى كازاخستان صدر تعديل على قانون الأمن القومى فى يوليو ٢٠٠٥م بموجبه يحظر على «الأجانب، الأفراد الذين لا يحملون جنسية الدولة، الهيئات الأجنبية والمنظمات الدولية المشاركة فى أعمال تفضى إلى اختيار مرشحين لخوض الانتخابات، دعم الأحزاب السياسية لخوض الانتخابات». يلاحظ أن الانتفاضة ضد نشاط المنظمات غير الحكومية فى دول الاتحاد السوفييتى السابق جاءت فى أعقاب ثورتى چورچيا وأوكرانيا عامى ٢٠٠٣ و٢٠٠٤م بالتتابع.

٦ـ التحرش بالمنظمات غير الحكومية والنشطاء المدنيين: فى كثير من الحالات بالرغم من تمتع المنظمات غير الحكومية بالموافقة القانونية لمباشرة أنشطتها إلا أنها تخضع لما نطلق عليه «التدخل العشوائى» من قبل أجهزة الدولة، سواء فى شكل تحرشات أمنية، وقيود بيروقراطية يلعب الفساد دورا فى التخفيف من حدتها، وزيارات دورية وغير دورية من قبل مفتشى الضرائب، وملاحقة المنظمات غير الحكومية فى الأماكن التى تعقد فيها أنشطتها. قد يؤدى إخفاق المنظمة غير الحكومية فى الامتثال إلى مثل هذه القيود ـ غير المنصوص عليها قانونا ـ إلى تعرض المنظمة إلى إجراءات عقابية. فى الصين ـ على سبيل المثال ـ تتعرض المنظمات غير الحكومية إلى تحرش من قبل أجهزة الأمن، وبخاصة «وزارة أمن الدولة ـ State Security Ministry» التى يقوم ممثلوها بزيارات

دورية للمنظمات غير الحكومية وسؤالها عن مصادر تمويلها، وعادة ما ينصب السؤال على هيئات أمريكية بعينها مثل: الوقفية الوطنية للديمقراطية NED، والمعهد الجمهورى الدولى IRI، والمعهد الديمقراطى الوطنى NDI. وفى بعض الفترات، ولاسيما خلال عامى ٢٠٠٥و٢٠٠٦م فى أعقاب التحولات الديمقراطية فى جورجيا وأوكرانيا، أوقفت وزارة الشئون المدنية ـ المنوط بها تسجيل المنظمات غير الحكومية ـ إجراءات تسجيل العديد من المنظمات. وعادة ما تسعى الحكومات الشمولية إلى إفزاع العاملين فى مجال المجتمع المدنى سواء من خلال استدعائهم والتحقيق معهم لفترات طويلة، أو ترويعهم وتهديدهم بأساليب عديدة، أو تحريك بعض الصحفيين أو الصحف للتشهير بهم، أو القبض على بعضهم وحبسهم لمدد طويلة نسبيا، أو ملاحقتهم بتهم العمالة والخيانة وتلقى الأموال وتنفيذ أجندات أجنبية.... إلخ.

٧ـ تأسيس منظمات شبه حكومية موازية: تسعى بعض الحكومات القمعية إلى حصار المجتمع المدنى من خلال إنشاء منظمات شبه حكومية تابعة لها، وذلك لعدة أغراض منها: الحصول على دعم خارجى فى أغراض محددة، تشويه المنظمات غير الحكومية المستقلة وذلك من خلال وصف المنظمات شبه الحكومية بأنها «شرعية» عند مقارنتها بالمنظمات غير الحكومية المستقلة. وعادة ما تستخدم المنظمات المدنية التى تنشئها الحكومة لحصار قوى المعارضة. فى تونس ـ على سبيل المثال ـ يقوم ممثلو وأعضاء المنظمات التابعة للحكومة بحضور اجتماعات وأنشطة المنظمات غير الحكومية وذلك بهدف جمع معلومات لأجهزة الدولة المعنية ـ بالأخص الأجهزة الأمنية ـ ومتابعة هذه المنظمات عن كثب.

استجابة الهيئات الأمريكية

فى ضوء ما تقوم به الحكومات الشمولية لحصار المنظمات غير الحكومية خشية أن تكون «بوابة» للمساعدات الخارجية لإحداث تغيير ديمقراطى، يقترح «جيرشمان ـ Gershman» عددا من المداخل الأساسية التى يمكن استخدامها لاستمرار تدفق «المساعدات الرامية لإحداث الديمقراطية» للمنظمات غير الحكومية. ونظرا لأن الرجل يقبع على قمة مؤسسة تمويلية مهمة فى مجال الديمقراطية، فإن اقتراحاته تنصب فى

الأساس على كيفية استمرار العمل، بالاستناد إلى حزمة من الأساليب التكتيكية، والسياسية، والمعيارية.

١ـ المستوى التكتيكى: يجب أن تقوم المنظمات غير الحكومية بالعمل على أن تتحد مع بعضها البعض، وتحاول إقامة شبكات يمكن من خلالها التأثير على السياسة العامة فى مجال تعزيز التحول الديمقراطى. هناك دول يصعب العمل فيها على هذا النحو، ولكن هناك دولا أخرى مثل: إثيوبيا وأوغندا تتراجع عن بعض القيود السلطوية التى فرضتها على المنظمات غير الحكومية خشية من توقف المعونات الخارجية إليها. فى حالة استمرار حالة الانغلاق السياسى، يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تلجأ إلى إستراتيچيات بديلة من قبيل الحصول على تمويل عن طريق طرف ثالث، القيام بأنشطتها وبرامجها فى دول أخرى مجاورة، أو الحصول على دعم من خلال الجماعات المعارضة التى تعيش خارج دولها. تختلف الإستراتيچية المتبعة وفق السياق الذى يجرى فيه العمل، وهل النظام القائم ديكتاتورى مكتمل النمو، شبه ديكتاتورى، مهجن سياسيا؟... إلخ. على سبيل المثال فإن هناك برامج تنفذ بواسطة منظمات غير حكومية فى كل من پولندا وسلوڤاكيا وجمهورية التشيك وليتوانيا بهدف دعم منظمات حقوق الإنسان والإعلاميين فى روسيا البيضاء وجمهوريات آسيا الوسطى. وهناك أنشطة مماثلة تجرى فى الولايات المتحدة وهونج كونج من أجل دعم التغيير الديمقراطى فى الصين. وكثير من هذه المبادرات تستفيد حاليا من الثورة التكنولوچية فى مجال الاتصالات، وأبرز تجلياتها الإنترنت، وهو أمر لم يكن معروفا على هذا الاتساع منذ عقدين من الزمن.

٢ـ المستوى السياسى: يقوم على محاولة إيجاد ارتباط وثيق بين النهج الذى تتخذه الحكومات الشمولية فى التعامل مع المنظمات غير الحكومية التى تعمل فى مجال تعزيز الديمقراطية، وبين حصولها على دعم خارجى سياسى أو اقتصادى أو عسكرى... إلخ. مثال على ذلك ما حدث فى ديسمبر عام ٢٠٠٥م عندما سعت بعض الحكومات الأوروپية والولايات المتحدة إلى ممارسة ضغوط على الحكومة الروسية لمراجعة بعض بنود مشروع قانون المنظمات غير الحكومية. ونظرا لأن روسيا كانت تتأهل لاستقبال

قمة الدول الثمانى فى بطرسبرج فى يونيو ٢٠٠٦م، فقد أدى ذلك إلى موافقتها على استبعاد بعض النصوص، وتعديل البعض الآخر على نحو أدى فى نهاية المطاف إلى صدور القانون فى يناير ٢٠٠٦م رغم أنه لا يزال يحوى العديد من القيود إلا أنه أفضل بكثير من المسودة الأولى التى طرح بها.

٣ـ المستوى المعيارى: يقوم دائما على محاولة حصار الحكومات الاستبدادية دبلوماسيا، وإظهار دعم واضح لمعارضيها السياسيين. مثال على ذلك ما يعقده المسئولون الأمريكيون ـ باختلاف مستوياتهم ـ من اجتماعات مع المعارضين السياسيين ورموز المجتمع المدنى فى العديد من الدول، دعمهم معنويا، وفى الوقت نفسه الامتناع عن مقابلة المسئولين فى هذه الدول، وحصارهم ـ بصورة أو بأخرى ـ فى المحافل الدولية.

وإذا كان هذا الطرح الذى يقدمه كارل جيرشمان يعكس إلى حد بعيد خياراته «التمويلية» بوصفه رئيسا للوقفية الوطنية للديمقراطية، فإن هناك طرحا ثانيا يأخذ فى اعتباره النظرة الكونية للديمقراطية «الأمريكية» يقدمه توماس كاروزرس. وفى رأى الأخير أن تشجيع الحركات الداعية للديمقراطية فى العديد من دول العالم ـ بدعم أمريكى ـ أضر كثيرا بالديمقراطية ذاتها؛ نظرا لما سببته إدارة الرئيس بوش تحديدا من إساءة لصورة الولايات المتحدة؛ والإخفاق الأمريكى فى الحرب فى العراق، وانتهاكات حقوق الإنسان فى سجن أبو غريب على أيدى قوات الاحتلال الأمريكية. رافق ذلك صدور العديد من التقارير الدولية التى تشير إلى تدهور أوضاع حقوق الإنسان فى العراق فى ظل الاحتلال الأنجلو ـ أمريكى، مقارنة بما كانت عليه فى عهد الرئيس المخلوع صدام حسين. يرى كاروزرس أن المطلوب من واشنطن لدعم الديمقراطية هو «يد مختفية ـ Subtle Hand» بمعنى هو ألا تدفع الولايات المتحدة فى اتجاه تغييرات ديمقراطية بعينها، بقدر ما تحاول «دمقرطة» شروط العملية السياسية ذاتها، وربما قد يكون مفيدا فى هذه اللحظة الخروج من «العمل المنفرد ـ Unilateralism» إلى «العمل الجماعى ـ Multilateralism» أى التلاقى على أجندة واحدة فى مجال دعم الديمقراطية مع أطراف أوروبية وغير أوروبية، مع إشراك الأمم المتحدة ذاتها. فى هذه الحالة فإن الدفع بالقوى الديمقراطية فى العديد من دول العالم لن يتضرر بالصور المأخوذة عن الولايات المتحدة، التى تبدو فى بعض الأحيان قمعية استبدادية، خلافا لما تروجه من خطابات.